

تقييم تقدم أفريقيا نحو بلوغ أهداف التنمية المستدامة (2030)

Assessing Africa's Progress towards Achieving the Sustainable Development Goals (2030)

د. سماح سيد أحمد المرسي^(*)

أستاذ الاقتصاد المساعد كلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة (مصر)

تاريخ الاستلام: 2020-06-12 تاريخ القبول: 2020-09-09 تاريخ النشر: 2020-12-30

Abstract

This paper aims to monitor and evaluate the performance of African countries in achieving the sustainable development goals by analyzing data on the most important indicators used in measuring the extent achieved in the five main goals of the sustainable development goals, centered on eradicating poverty and hunger, improving health and achieving gender equality and developing Industry, innovation and infrastructure.

The paper concluded that, after the end of the period of work to achieve the Millennium Development Goals, that the overall progress on the African continent is still less than required to achieve the sustainable development goals (2030), where the path of poverty reduction was less than the target, and Africa has made significant progress in reducing rates Hunger over the years, Women still do not have their full right to political representation, and after 2015, Africa tended to industrialize, and Africa spends less on research and development than the expenditures in developing and developed regions. This adversely affects innovations and structural transformation in the African continent. The paper made a number of recommendations to accelerate the achievement of the sustainable development goals

Key words: Millennium Development Goals - Sustainable Development Goals - Africa

ملخص

تهدف هذه الورقة إلى رصد وتقييم أداء الدول الأفريقية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تحليل بيانات حول أهم المؤشرات المستخدمة في قياس مدى المتحقق في أهم خمسة أهداف رئيسية من أهداف التنمية المستدامة، تتمحور حول القضاء على الفقر والجوع ، وتحسين الصحة وتحقيق المساواة بين الجنسين وتطوير الصناعة والابتكار والبنية الأساسية. وقد توصلت الورقة إلى أنه وبعد إنتهاء مدة العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أن إجمالي التقدم في القارة الأفريقية لا يزال أقل من المطلوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (2030) ، حيث كان مسار تخفيض الفقر أقل من المستهدف ، وقد حققت أفريقيا تقدماً ملحوظاً في تقليل معدلات الجوع عبر السنوات . ولا تزال النساء لا تحصل على حقه الكامل في التمثيل السياسي، وقد اتجهت أفريقيا من بعد عام 2015 للتصنيع وتنفق أفريقيا على البحث والتطوير أقل من المنفق في الأقاليم النامية والمتقدمة ويؤثر ذلك بشكل عكسي على الابتكارات والتحول الهيكلي في القارة الأفريقية. وقد قدمت الورقة عدد من التوصيات للاسراع بتحقيق أهداف التنمية المستدامة

الكلمات المفتاحية: الأهداف الإنمائية للألفية – أهداف التنمية المستدامة – أفريقيا

(*)1) د. سماح سيد أحمد المرسي salamlm3@yahoo.com E. Mail

1. مقدمة:

لقد تم الإعلان عن الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) Millennium Development Goals التي كانت تتضمن ثمانية أهداف تركز بالأساس على القضاء على الفقر والجوع وتوفير التعليم للجميع وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومجموعة أخرى من الأهداف الصحية وكفالة الاستدامة البيئية واقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. وقد أتيحت للدول مهلة خمسة وعشرين عاماً لكي يتم خلالها إنجاز هذه الأهداف خلال الفترة (1990-2015).

وطالما كانت معظم الدول الأفريقية تُصنف على أنها منخفضة الدخل أو أقل نمواً، فقد كان تقدم هذه الدول نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بطيئاً على مدار العشرين عاماً الماضية.

ومنذ نهاية عام 2015 تم إطلاق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) Sustainable Development Goals التي يتعين على الدول أن تسعى لتحقيقها خلال الفترة (2015-2030)، وبالإضافة إلى الأهداف المتعلقة بالقضاء على الفقر والجوع وتوفير الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والاستدامة البيئية فقد تضمنت أهداف التنمية المستدامة عدداً من الأهداف المستحدثة لم تشملها الأهداف الإنمائية للألفية من أهمها، طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، العمل اللائق ونمو الاقتصاد، الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، مدن ومجتمعات محلية مستدامة، العمل المناخي، الحياة تحت الماء وفي البر، السلام والعدل والمؤسسات القوية.

وتهدف هذه الورقة إلى رصد وتقييم أداء الدول الأفريقية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالاعتماد على أسلوب التحليل الوصفي ومنهجية تحليل بيانات حول أهم المؤشرات المستخدمة في قياس مدى المتحقق في أهم خمسة أهداف رئيسية من أهداف التنمية المستدامة، تتمحور حول القضاء على الفقر والجوع، وتحسين الصحة وتحقيق المساواة بين الجنسين وتطوير الصناعة والابتكار والبنية الأساسية، وتتمثل إشكالية البحث في كون معظم الدول الأفريقية تُصنف على أنها منخفضة الدخل أو أقل نمواً لذا فقد كان متوقعاً عدم قدرة هذه الدول تحقيق هذه الأهداف بحلول 2030 وبالتالي عدم تقدم هذه الدول في مسارات التنمية الاقتصادية مما يعيق بالطبع قدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة ،،، وهكذا تدور هذه الدول في هذه الحلقة المفرغة.

وتنقسم الورقة إلى المحاور التالية:

- نظرة عامة على تقييم أداء أفريقيا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية
- رصد وتحليل أداء أفريقيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
- رؤية مستقبلية لكيفية الاسراع بتحقيق القارة لأهداف التنمية المستدامة
- خاتمة

2. نظرة عامة على تقييم أداء أفريقيا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

يمكن القول إجمالاً وبعد انتهاء مدة العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أن إجمالي التقدم في القارة الأفريقية لا يزال أقل من المطلوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (2030)، لذا يجب على أفريقيا أن تسرع في مسارها نحو تحقيق الأهداف. ورغم ذلك فقد كان أداء أفريقيا جيداً في بعض الأهداف المتعلقة بالالتحاق بالتعليم الابتدائي والمساواة بين الذكور والإناث في فرص التعليم الابتدائي، وكذلك تمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية الأفريقية، وتراجع معدلات الأمية في الفئة العمرية (15-24)، والانتصار في معركة القضاء على الإيدز والملاريا خاصة فيما يتعلق بالسيطرة على معدلات انتشار الأوبئة بين السكان في الفئة العمرية (15-24) عاماً.

وقد حققت الدول الأفريقية إنجازات في أهداف معينة وإخفاقات في أهداف أخرى، ويوضح الجدول التالي الأهداف الإنمائية للألفية، وحالة القارة الأفريقية إذا ما كانت تسير في المسار المحقق للهدف أو خارج سياق هذا المسار، وأخيراً يعرض الجدول لأفضل الدول أداءً وتقدماً في تحقيق كل هدف على حدة⁽¹⁾.

الجدول (1) نظرة على تقدم أفريقيا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

الهدف	الحالة	أفضل الدول تقدماً نحو بلوغ الغايات والمؤشرات
1- القضاء على الفقر المدقع والجوع	خارج المسار	الغاية (1-أ) مصر - الجابون - غينيا - المغرب - تونس. الغاية (1-ب) بوركينا فاسو - أثيوبيا - توجو - زيمبابوي. الغاية (1-ج) الجزائر - بنين - مصر - غانا - مالي - غينيا بيساو - جنوب أفريقيا - تونس.
2- تحقيق تعليم ابتدائي شامل	في المسار	المؤشر (1-2) الجزائر - مصر - ساوتومي وبرنسيب - راندا. المؤشر (2-2) غانا - المغرب - تنزانيا - زامبيا
3- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	في المسار	المؤشر (1-3) جامبيا - غانا - ساوتومي وبرنسيب - موريشيوس - راندا. المؤشر (2-3) بتسوانا - أثيوبيا - جنوب أفريقيا. المؤشر (3-3) أنجولا - موزمبيق - راندا - سيشل - جنوب أفريقيا.
4- تخفيض معدلات وفيات الأطفال	خارج المسار	المؤشر (1-4) والمؤشر (2-4) مصر - ليبيريا - ليبيا - ملاوي - راندا - سيشل - تونس.
5- تحسين الصحة النفاسية (الإنجابية)	خارج المسار	الغاية (5-أ) غينيا الاستوائية - مصر - اريتريا - ليبيا - راندا - موريشيوس - تونس - ساوتومي وبرنسيب. الغاية (5-ب) مصر - غانا - غينيا بيساو - راندا - جنوب أفريقيا - سوازيلاند.
6- مكافحة فيروس الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض	في المسار	الغاية (6-أ) ساحل العاج - ناميبيا - جنوب أفريقيا - زيمبابوي. الغاية (6-ب) بتسوانا - جزر القمر - ناميبيا - راندا. الغاية (6-ج) الجزائر - الرأس الأخضر - مصر - ليبيا - موريشيوس - ساوتومي وبرنسيب - السودان - تونس.
7- كفاءة الاستدامة البيئية.	خارج المسار	الغاية (7-أ) مصر - الجابون - المغرب - نيجيريا. الغاية (7-ب) الجزائر - بتسوانا - بوركينا فاسو - جزر القمر - مصر - أثيوبيا - ليبيا - مالي - موريشيوس - ناميبيا - سوازيلاند.
8- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية	خارج المسار	الغاية (8-ف) كينيا - ليبيا - راندا - سيشل - السودان - أوغندا - زامبيا.

Source: Economic Commission for Africa (2013), Assessing Progress on Africa towards the Millennium Development Goals, MDG Report 2013, Addis Ababa: ECA, p.XIV

3. رصد وتحليل أداء أفريقيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

يوضح الشكل التالي أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي تم من خلالها دمج بعض الأهداف الإنمائية للألفية مع بعضها البعض، وتقسيم بعض الأهداف الأخرى إلى عدة أهداف. وسيتم في هذه الورقة رصد وتحليل أداء أفريقيا في تحقيق خمسة أهداف رئيسية يُعتقد أنها الأساس في تحقيق باقي الأهداف ، وهي كالتالي:



• الهدف الأول: القضاء على الفقر.

• الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع.

• الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاة.

• الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين.

• الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والبنية الأساسية.

ومن الجدير بالذكر أن كل هدف ينقسم إلى مجموعة من الأهداف الفرعية (الغايات)، وكل غاية يتم قياس مدى تحققها

باستخدام مجموعة من المؤشرات.

وفيما يلي سيتم عرض وتحليل المتحقق من هذه الأهداف من قبل القارة الأفريقية واستعراض خبرات الدول الأفريقية

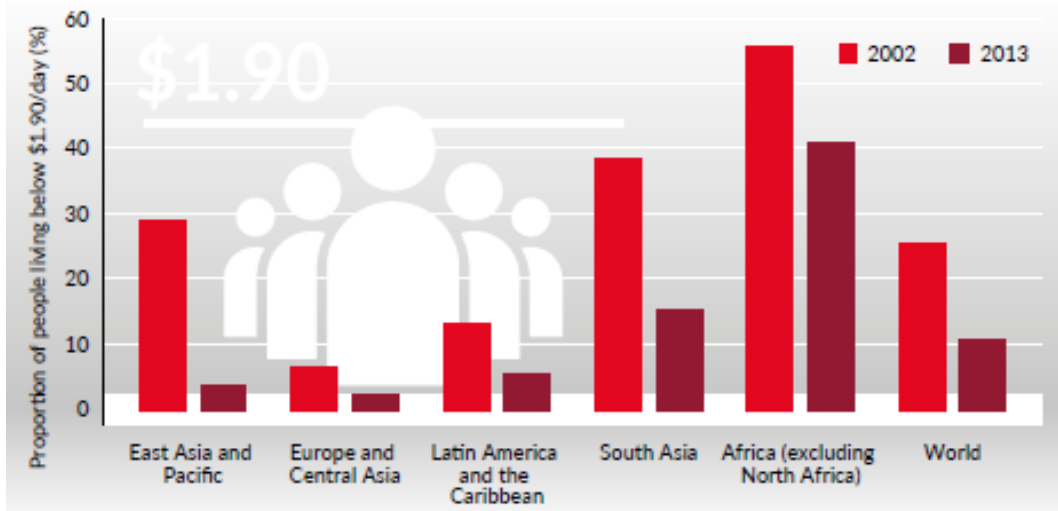
المختلفة في هذا الشأن.

1.3 القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

ينص هذا الهدف على "القضاء على الفقر بجميع أشكاله وكل مظاهره، متضمناً الفقر المدقع خلال خمسة عشر عاماً ابتداءً من عام 2016، حيث يستطيع كل الناس في كل مكان بما فيهم الفقراء والفئات الأشد حساسية التمتع بمستوى معيشة ملائم والاستفادة من مستوى حماية اجتماعية جيدة". ويحتوي الهدف الأول على 7 غايات ويتم قياس المتحقق منها باستخدام 12 مؤشر. وقد تراجعت معدلات الفقر التي يتم قياسها باستخدام مؤشر (نسبة السكان الذي يعيشون على أقل من 1,9 دولار في اليوم) في أفريقيا جنوب الصحراء بمعدل 15% على الأقل، حيث كانت 56,9% عام 1990، ووصلت إلى 41% عام 2013، مع حدوث تسارع في تخفيض معدلات الفقر خلال الفترة (2002-2012) بسبب ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتركيز الجهود على تطوير التنمية البشرية.⁽²⁾

وذلك كما يتضح من الشكل رقم (1) الذي يوضح نسبة السكان الذي يعيشون على أقل من 1,9% دولار في اليوم في أفريقيا جنوب الصحراء مقارنة بأقاليم العالم الأخرى، حيث يتضح من الشكل أن أفريقيا جنوب الصحراء هي الأعلى على الإطلاق وفقاً لهذا المؤشر.

الشكل رقم 01: نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1,9 دولار في اليوم عام 2002
مقارنة بعام 2013 في أقاليم العالم المختلفة

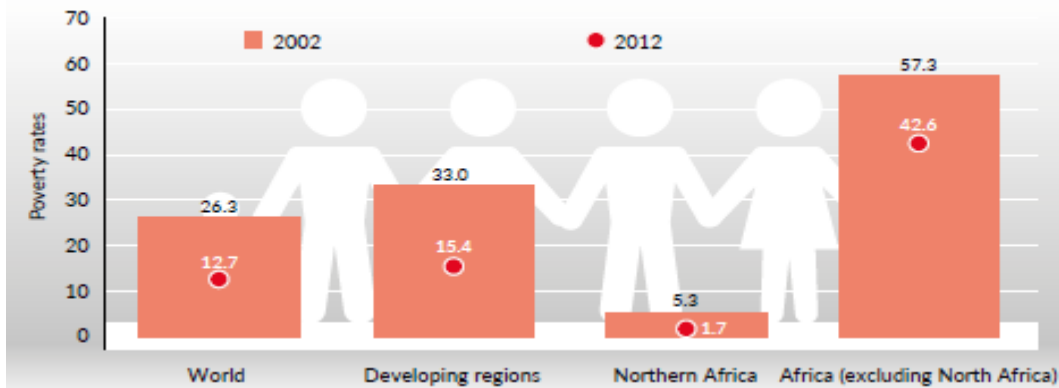


Source: Economic Commission for Africa (2017), Africa Sustainable Development Report, Addis Ababa: ECA, P.19

وقد تزامن مع ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الدول الأفريقية خلال الفترة (2000-2013) زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية التي تتلقاها، مما أدى إلى زيادة الإنفاق على التعليم والصحة والزراعة في هذه الدول، إلا أنه ابتداءً من عام 2014 تراجع الأداء الاقتصادي في هذه الدول بسبب انتشار وباء الإيبولا، وتعرضها لموجات من الجفاف والفيضانات، وكذلك التراجع في أسعار السلع.

وتنص الغاية الأولى من الهدف الأول على أنه "بحلول عام 2030 يتم القضاء على الفقر المدقع الذي يتم قياسه بعدد السكان الذين يعيشون على أقل من 1,25 دولار في اليوم". لقد حدث تقدم ملحوظ في تقليل معدلات الفقر في القارة بالرغم من أن التحدي مازال صعباً، خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء. وعالمياً، فقد حقق الشمال الأفريقي الإنجاز الأهم خلال الفترة (1990-2012). حيث تراجعت معدلات الفقر بنسبة 70%، وعلى النقيض من ذلك نجد أن أفريقيا جنوب الصحراء تعاني من معدلات الفقر الأعلى على مستوى العالم كما يوضح الشكل التالي:

الشكل (2): التغيرات في معدلات الفقر في أقاليم العالم المختلفة (2012) مقارنة بـ (2002)

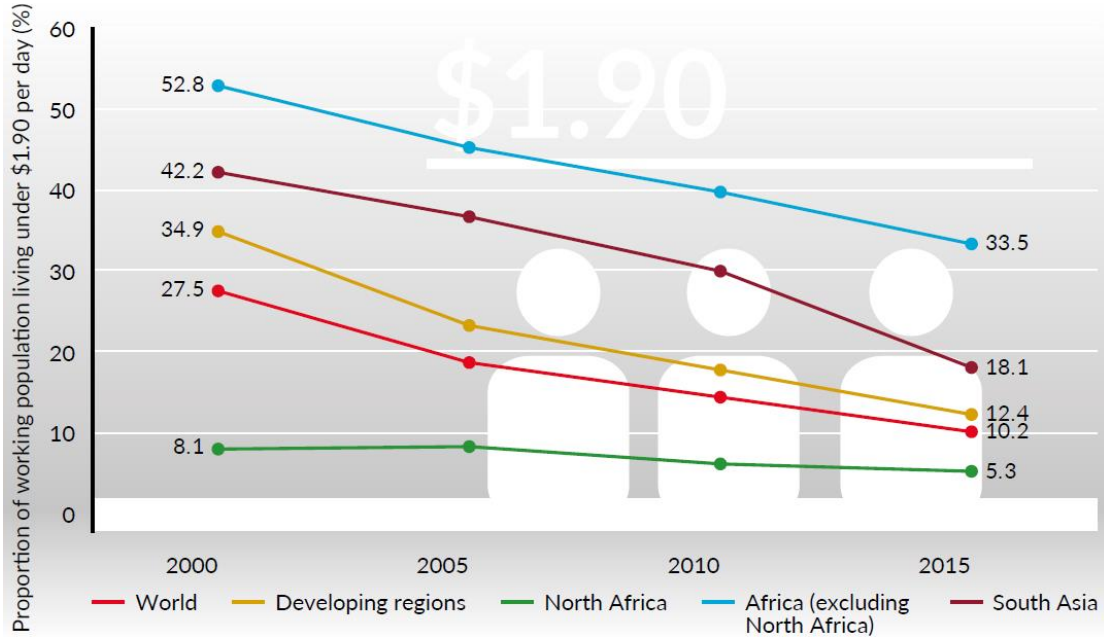


Source: Economic Commission for Africa (2017), Africa Sustainable Development Report, Addis Ababa: ECA, P.19

لقد كان مسار تخفيض الفقر في أفريقيا جنوب الصحراء أقل من المستهدف بسبب التحديات المرتبطة بهيكل الاقتصاد الأفريقي وعدم قدرته على مواجهة الصدمات، ورغم الجهود التي ترتبت على ارتفاع معدلات النمو ومحاولة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، إلا أن الإقليم لم ينجح في تقليل الفقر إلا بمعدل 1,5% سنوياً خلال الفترة (2002-2012) مقارنة بتخفيض حوالي 2,7% كمتوسط سنوي لكل الدول النامية، ويتطلب المزيد من تخفيض الفقر في أفريقيا معدلات كبيرة للاستثمار في النمو الاحتوائي، الذي يستهدف الفئات الأشد تأثراً مثل الفقراء والنساء والشباب⁽³⁾.

الغاية الثانية من الهدف الأول: "بحلول 2030 يتم تقليل نسبة الرجال والنساء والأطفال في كل الفئات العمرية الذين يعيشون في فقر بكل أشكاله ومظاهره إلى النصف على الأقل". تُوصف أفريقيا بأنها تضم النسبة الأكبر من العمال الفقراء على مستوى العالم، وعالمياً ومنذ عام 2000، فإن نسبة العمال الذين يعيشون في فقر مدقع تتراجع مع الأخذ في الاعتبار الاختلافات بين الأقاليم. وفي أفريقيا جنوب الصحراء هناك ما يزيد على 52,8% من العمال فقراء (أي يعيشون على أقل من 1,9 دولار في اليوم)، وفي الشمال الأفريقي فإن هذه النسبة لا تتجاوز 8,1% عام 2000، وبحلول عام 2015 عانت أفريقيا من أن ثلث عمالها يعيشون في فقر مدقع مقارنة بحوالي نصف العمال في عام 2000.

الشكل (3): نسبة العمال الذين يعيشون على أقل من 1,9 دولار في اليوم
في أقاليم العالم المختلفة (2000-2015)



Source: Economic Commission for Africa(2017), Africa Sustainable Development Report, Addis Ababa: ECA, P.20

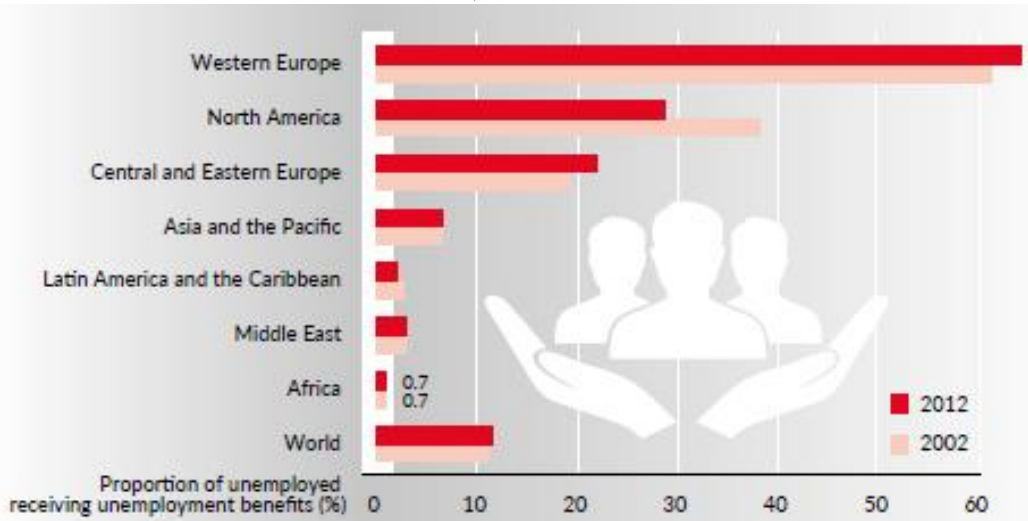
ويعاني العمال في أفريقيا من أنهم دائماً ما يعملون في وظائف أشد حساسية، حيث تصل نسبتهم إلى حوالي 60% من إجمالي العمال في الإقليم، ومعظمهم من الشباب والنساء، وتمثل هذه الظاهرة أحد التحديات الهامة أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي أفريقيا جنوب الصحراء فقد انخفضت نسبة النساء العاملات الفقيرات من 54,8% عام 2000 (مقارنة بـ 51,3% للرجال) إلى 35,1% عام 2015 (مقارنة بـ 32,1% للرجال). وعلى النقيض من ذلك، سجل الشمال الأفريقي معدلات أقل، حيث كان لديه عام 2000 نسبة 8,2% من النساء العاملات فقيرات مقارنة بـ 8% للرجال، تراجعت هذه النسبة إلى 5,4% و 5,2% عام 2015 بالترتيب⁽⁴⁾.

الغاية الثالثة من الهدف الثاني: "تطبيق أنظمة حماية اجتماعية مناسبة للجميع على المستوى القومي، وبحلول 2030 تحقيق تغطية اجتماعية جيدة للفقراء والفئات الأشد تأثراً".

إن التوليف ما بين تحقيق النمو القومي والاحتوائي يمكن أن يؤدي إلى أن تلعب برامج الحماية الاجتماعية دوراً هاماً في تقليل الفقر وعدم المساواة، حيث تتضمن هذه البرامج: إعانة البطالة، مساعدات اجتماعية، ضمان اجتماعي، وتحويلات نقدية أخرى.

وعلى مستوى أفريقيا ككل، بالرغم من أن مجموعات كبيرة من السكان تعاني من الوظائف الأشد حساسية، إلا أن نسبة أقل من 1% من السكان هي التي تتلقى أي شكل من أشكال الدعم، كما يوضح الشكل التالي مقارنة بالدول المتقدمة التي يتلقى فيها معظم العاطلين إعانة بطالة⁽⁵⁾.

الشكل (4): نسبة العاطلين الذين يتلقون إعانات بطالة في أقاليم العالم المختلفة عام (2012)
مقارنة بعام (2002)



Source: Economic Commission for Africa (2017), Africa Sustainable Development Report, Addis Ababa: ECA, P.24

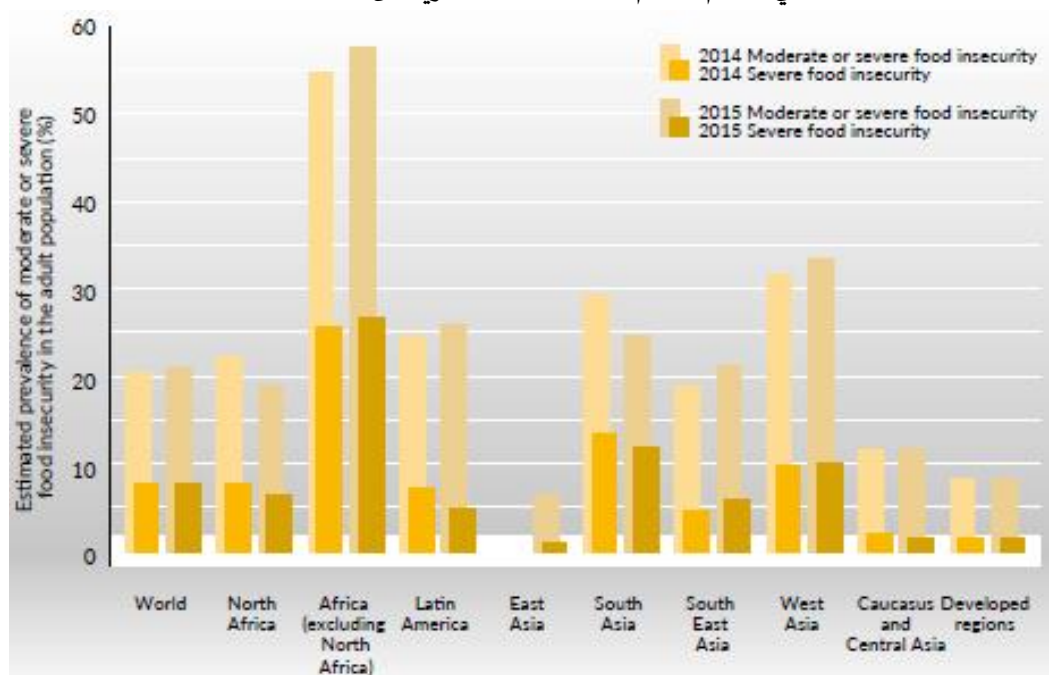
2.3 الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

الغاية الأولى: "بحلول 2030، القضاء على الجوع والتأكد على توفير فرص لنفاذ كل الناس خاصة الفقراء والسكان الأشد تأثراً بما فيهم الأطفال الرضع إلى تغذية آمنة وغذاء كاف على مدار العام". ويتم قياس المتحقق من هذه الغاية باستخدام اثنين من المؤشرات هما: مدى انتشار سوء التغذية، ومدى انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد بين السكان البالغين.

وعموماً فقد حققت أفريقيا تقدماً ملحوظاً في تقليل معدلات الجوع عبر السنوات، حيث إن انتشار نقص التغذية في الشمال الأفريقي مازال منخفضاً، يقع عند مستوى أقل من 5% منذ عام 2000، أما أفريقيا جنوب الصحراء فقد تراجعت فيها النسبة من 30% عام 2000 إلى 22,9% عام 2016، ولا يزال مؤشر الجوع أعلى في أفريقيا جنوب الصحراء مقارنة بأقاليم العالم المختلفة، حيث إن معدل انتشار نقص التغذية في الإقليم خلال الفترة (2014-2016) كان ضعف المعدل العالمي الذي بلغ 10,8% خلال نفس الفترة، وقد تراجع معدل انتشار نقص التغذية بشكل حاد في وسط آسيا بنسبة بلغت (21%)، جنوب شرق آسيا (20%)، شرق آسيا (18%)، أمريكا اللاتينية والكاريبي (14%) مقارنة بتراجع مقداره 5% فقط في أفريقيا جنوب الصحراء. وعلى مستوى مؤشر مدى انتشار انعدام الأمن الغذائي، سواء المتوسط أو الشديد بين السكان البالغين، فقد ارتفع هذا المؤشر في أفريقيا جنوب الصحراء من 54,3% عام 2014 إلى 57,2% عام 2015، بينما قد تراجع في الشمال الأفريقي من 21,8% إلى 18,6% خلال نفس الفترة الزمنية، كما يوضح الشكل التالي:

الشكل (5): معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد بين البالغين

في أقاليم العالم المختلفة (نسبة مئوية من السكان)



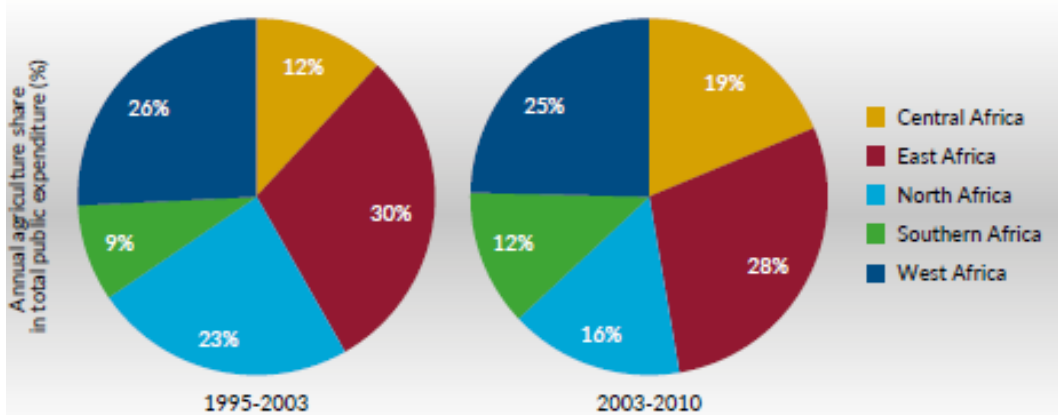
Source: Economic Commission for Africa (2017), *Africa Sustainable Development Report*, Addis Ababa: ECA, P.34

ويُقدر عدد السكان الذين يعانون من نقص التغذية في أفريقيا جنوب الصحراء بحوالي 217 مليون نسمة (حوالي ثلث سكان الإقليم) خلال الفترة (2016-2014) بزيادة قدرها 6% مقارنة بالفترة (2012-2010)، وفي أثيوبيا بلغ (31,6%) من السكان، نيجيريا (12,9%)، أوغندا (10,3%)، تنزانيا (16,8%) وبلغ في أفريقيا جنوب الصحراء عدد السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد 335 مليون نسمة عام 2015. إن معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد قد زاد في أفريقيا جنوب الصحراء من 25,3% عام 2014 إلى 26,11% عام 2015، بينما تراجع في الشمال الأفريقي من 7,7% إلى 6,4% خلال نفس الفترة. ومن الجدير بالذكر أن معظم من يعانون من نقص التغذية أو انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا جنوب الصحراء يعيشون في المناطق الريفية بنسبة 96%، ويرجع السبب في تدهور أوضاع الأمن الغذائي في الإقليم إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي من 5% عام 2014 إلى 3,4% عام 2015، و1,6% عام 2016، ويرجع كذلك إلى موجة الجفاف التي شهدتها العديد من الدول الأفريقية⁽⁶⁾.

الغاية الثانية: "زيادة الاستثمارات في البنية التحتية الريفية، والبحث الزراعي والتوسع في الخدمات وتطوير التكنولوجيا من أجل تحسين الطاقات الإنتاجية الزراعية في الدول النامية، خاصة الدول الأقل نمواً". وتعد حصة الزراعة في الإنفاق العام أحد أهم المؤشرات المستخدمة في قياس المتحقق من هذه الغاية⁽⁷⁾.

إن مؤشر حصة الإنفاق الحكومي على الزراعة قد تراجع في أفريقيا جنوب الصحراء من 25% عام 2001 إلى 18% عام 2010، ثم 14% عام 2013، بينما على المستوى العالمي ارتفعت النسبة من 37% عام 2001 إلى 5% عام 2013، ويوضح الشكل التالي حصة الزراعة في إجمالي الإنفاق العام في الأقاليم الفرعية الأفريقية خلال الفترة (2003-1995) مقارنة بالفترة (2003-2010).

تقييم تقدم أفريقيا نحو بلوغ أهداف التنمية المستدامة (2030)
مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد 05 ، العدد 02 ، السنة 2020، ص: 34-16.
الشكل (6): حصة الزراعة في الإنفاق العام في الأقاليم الأفريقية الفرعية
متوسط (2003-1995) مقارنة بـ (2010-2003)



Source: Economic Commission for Africa (2017) Africa Sustainable Development Report, Addis Ababa: ECA, P.40

3.3 الهدف الثالث: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

يحتوي هذا الهدف على 7 غايات، ويتم قياس مدى المتحقق من هذه الغايات من خلال مجموعة من المؤشرات.
الغاية الأولى: "بحلول 2030 يتم تقليل وفيات الأمهات عالمياً لتصل إلى أقل من 70 حالة وفاة لكل مائة ألف حالة ولادة".
ويستخدم لقياس مدى المتحقق من هذه الغاية مؤشر نسبة وفيات الأمهات.

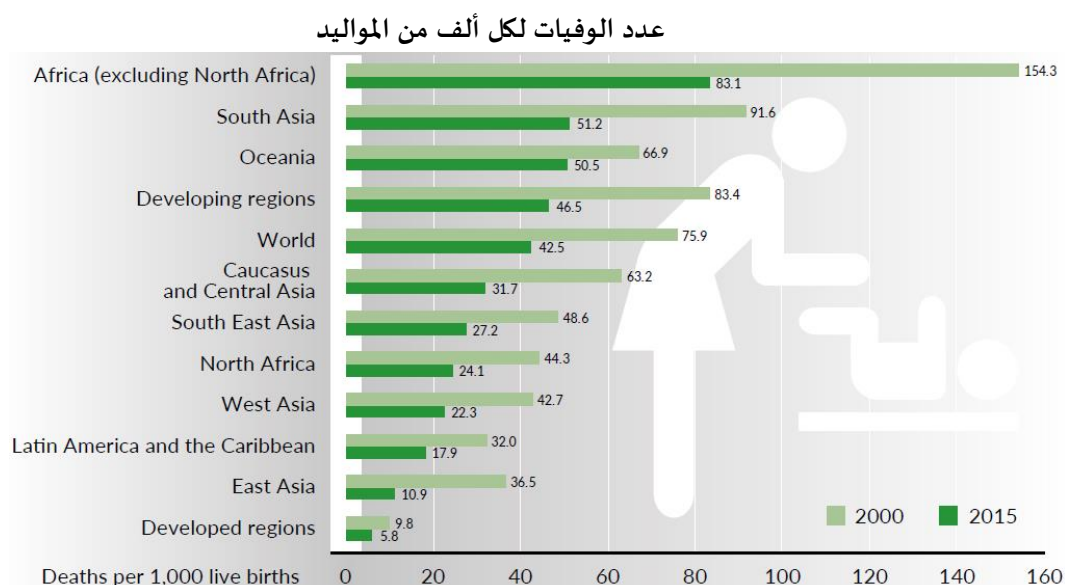
لقد تراجعت النسبة العالمية لوفيات الأمهات بحوالي 44% خلال الفترة من عام 1990 حتى عام 2015، وقد سجلت أفريقيا تقدماً ملحوظاً في تخفيض نسبة وفيات الأمهات من 846 حالة وفاة لكل مائة ألف حالة ولادة عام 2000 إلى 546 حالة عام 2015 في إقليم أفريقيا جنوب الصحراء، ورغم ذلك لا تزال النسبة عالية في الإقليم مقارنة بأقاليم العالم المختلفة.

وتتفاوت نسبة وفيات الأمهات بشكل كبير عبر الدول الأفريقية، حيث سجلت العديد من الدول تقدماً كبيراً في نسبة وفيات الأمهات خلال الفترة من عام 1990 حتى عام 2015، بالرغم من أن هناك عدد كبير من الدول لازالت تعاني من ارتفاع كبير في عدد وفيات الأمهات أثناء الولادة تتجاوز 500 حالة لكل مائة ألف عام 2015. وتسجل سيراليون النسبة الأعلى في هذا الصدد حوالي 1360 حالة وفاة، وهناك 5 دول أفريقية فقط تسجل نسبة أقل من المستهدف (وهي 70 حالة وفاة لكل 100 ألف حالة ولادة)، وهذه الدول هي ليبيا، مصر، الرأس الأخضر، موريشيوس، وتونس. وباستثناء جمهورية أفريقيا الوسطى وزيمبابوي، فقد سجلت الدول الأفريقية تقدماً في تقليل نسبة وفيات الأمهات بين عامي 2013 و2015. ويرجع السبب في زيادة النسبة في أفريقيا الوسطى إلى الصراعات السياسية، وفي زيمبابوي إلى ارتفاع نسبة إصابة الأمهات بالإيدز. ومن أهم العوامل التي تؤدي إلى بطء تقدم القارة في تحقيق هذا الهدف هو ضعف الخدمات الصحية وصعوبة انتشارها وضعف خدمات الطوارئ وانتشار العنف، خاصة العنف الجنسي، والاضطهاد على أساس النوع، وفي إقليم الجنوب الأفريقي لا يزال انتشار الإيدز السبب الرئيسي في وفيات الأمهات أثناء الولادة⁽⁸⁾.

مؤشر وفيات الأطفال دون سن الخامسة :

يعد مؤشر نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة مؤشراً عاماً على صحة الأطفال، ومؤشر اقتصادي واجتماعي وبني يعبر عن حالة الأطفال. والمستهدف هو تقليل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى 25 حالة وفاة لكل ألف من المواليد. وعالمياً فقد تراجعت نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمعدل 44% من 76 حالة لكل ألف من المواليد عام 1990 إلى 43 حالة عام 2015. وقد كان التقدم في تقليل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في أفريقيا جنوب الصحراء هو الأسرع بين أقاليم العالم الأخرى، حيث تراجع بنسبة 46% من 154 حالة عام 2000 إلى 83 حالة عام 2015، ورغم ذلك فإنها لا تزال النسبة الأعلى عالمياً كما يوضح الشكل التالي:

الشكل (7): وفيات الأطفال دون سن الخامسة في أقاليم العالم المختلفة

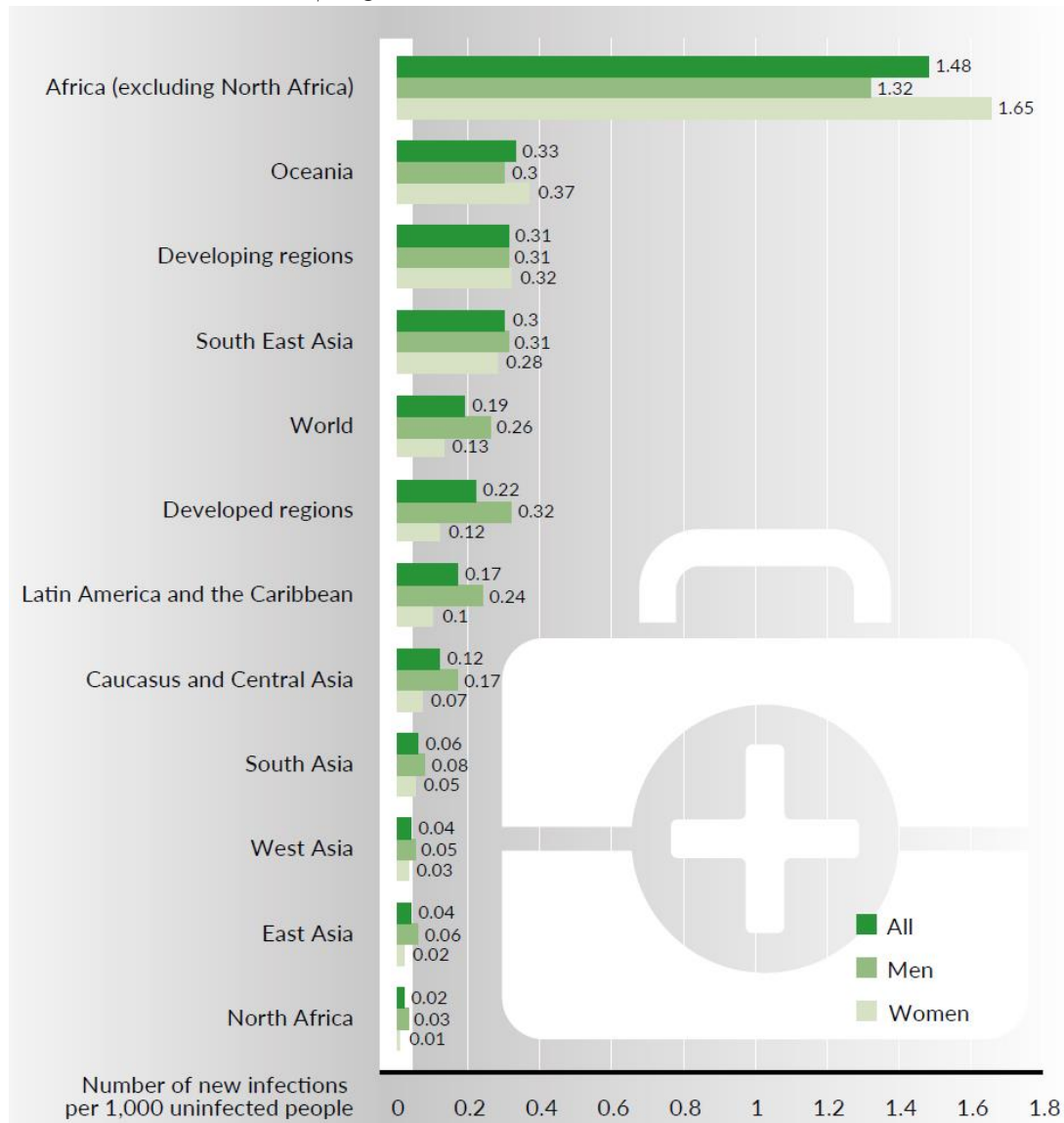


Source: Economic Commission for Africa(2017), *Africa Sustainable Development Report*, Addis Ababa: ECA, P.54

وفي عام 2015 كان هناك 6 دول أفريقية هي: ليبيا وموريشيوس وسيشل وتونس ومصر والرأس الأخضر، هي التي سجلت

نسبة لوفيات الأطفال دون سن الخامسة أقل من المستهدف

الغاية الثالثة: "بحلول 2030 يتم القضاء على الإيدز، والملاريا، والأمراض الاستوائية المستوطنة، والالتهاب الكبدي الوبائي ... وغيرها من الأوبئة". ويستخدم لقياس المتحقق من هذا الهدف مؤشر عدد المصابين الجدد بعدوى (HIV) لكل ألف من السكان غير المصابين حسب السن والنوع. وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة للإيدز، فإن المكاسب المتحققة هي تراجع نسبة الوفيات بسبب الإيدز بنسبة 26% عالمياً منذ عام 2010 من 1,5 مليون نسمة عام 2011 إلى 1,1 مليون نسمة عام 2015. وعالمياً، سجلت عدوى الإيدز 0,3 حالة لكل ألف من السكان غير المصابين، وهناك 2,1 مليون فرد أصابهم عدوى جديدة في عام 2015⁽⁹⁾. إن عدوى الإيدز هي الأعلى في أفريقيا جنوب الصحراء حوالي 1,5 حالة جديدة لكل ألف من السكان غير المصابين في عام 2015، وفي الشمال الأفريقي فإن عدوى الإيدز منتشرة بين الرجال أكثر من النساء كما يوضح الشكل التالي:



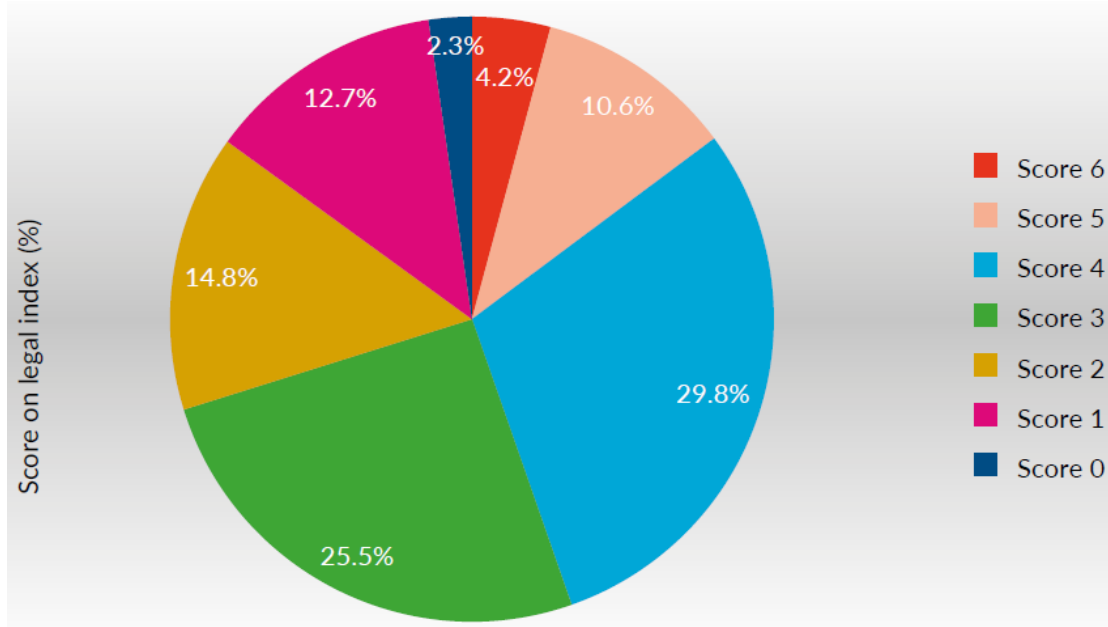
Source: Economic Commission for Africa (2017), Africa Sustainable Development Report, Addis Ababa: ECA, P.59

4.3 الهدف الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

يتضمن الهدف الخامس 9 غايات و14 مؤشر.

الغاية الأولى: "القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في أي مكان"، ويستخدم لقياس مدى المتحقق من هذا الهدف مؤشر "وضع أطر قانونية لدعم وإدارة المساواة وعدم التمييز على أساس النوع". وبمراجعة الأطر القانونية في الدول الأفريقية، اتضح أنه بالرغم من التقدم الذي حدث، إلا أن عدداً من الدول الأفريقية لا تزال تعاني من التمييز ضد المرأة في الدخل والأوضاع العامة والخاصة. وقد تم تصميم مؤشر لقياس مدى تطبيق الدول لقوانين المساواة بين الجنسين حيث يتضمن مجموعة من المعايير من أهمها قوانين المكافآت العادلة وعدم التمييز في الإيجار، والعنف الزوجي والجنسي وجرائم الاغتصاب. أي أنها 6 قوانين يتراوح تطبيق الدول الأفريقية لها ما بين تطبيق القوانين الستة إلى عدم تطبيق أي منها. ويوضح الشكل التالي تطبيق قوانين المساواة بين الجنسين في الدول الأفريقية.

الشكل (9): تطبيق قوانين المساواة بين الجنسين في الدول الأفريقية



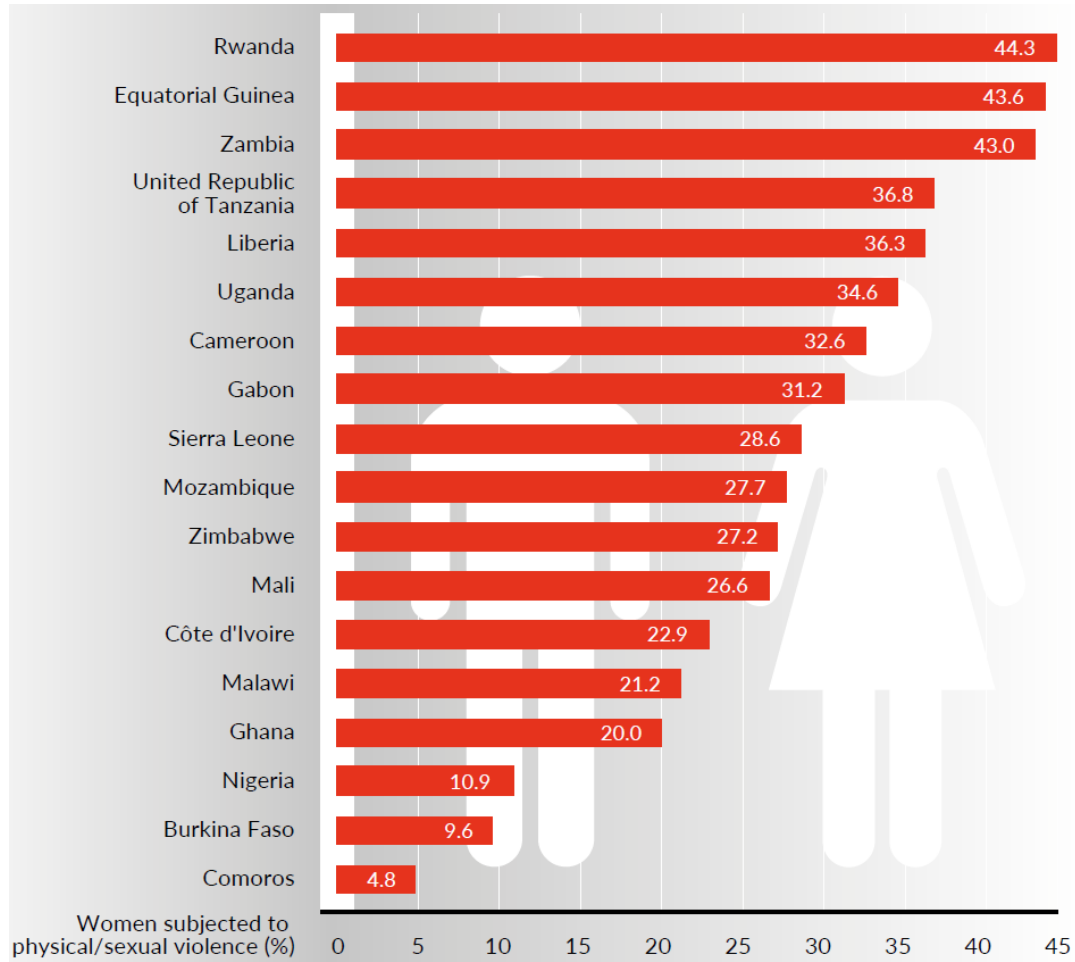
Source: Economic Commission for Africa(2017), *Africa Sustainable Development Report*, Addis Ababa: ECA, P.70

لقد أوضحت البيانات المتاحة عن أفريقيا جنوب الصحراء، أن من بين 47 دولة هناك 4,2% فقط يطبقون القوانين الستة للمساواة بين الجنسين، ومعظم الدول (29,8%) تطبق 4 قوانين، و(25,5%) من الدول تطبق 3 قوانين من أصل 6 و(14,8%) من الدول تطبق واحد على الأقل من قوانين المساواة بين الجنسين، والحماية الكاملة كما تقرها القوانين الستة لم تطبقها إلا اثنين من الدول هي ناميبيا وزيمبابوي.

الغاية الثانية: "القضاء على كل أشكال العنف ضد النساء والفتيات".

توضح البيانات المتاحة عن عدد من الدول المختارة في أفريقيا جنوب الصحراء ارتفاع درجة انتشار العنف ضد المرأة في عدد كبير من الدول أكثر من ثلث النساء قد قررن تعرضهن للعنف سواء كان مادي أو جنسي، كما يوضح الشكل التالي:

الشكل رقم (10): نسبة النساء اللاتي قررن تعرضهن للعنف الجسدي والجنسي في بعض الدول الأفريقية



Source: Economic Commission for Africa (2017), Africa Sustainable Development Report, Addis Ababa: ECA, P71

ووصلت هذه النسبة في بعض الدول ما بين (43-44%)، ويتمثل العنف ضد المرأة أيضاً في عدم توافر الرعاية الصحية لها أثناء الحمل أو عندما ترتفع المخاطر المرتبطة بإصابتها بالأمراض مثل الإيدز، بينما تقوم العديد من الدول في أفريقيا بتطبيق قوانين تحد من العنف ضد المرأة، إلا أنه لا تزال هناك معوقات في التطبيق.

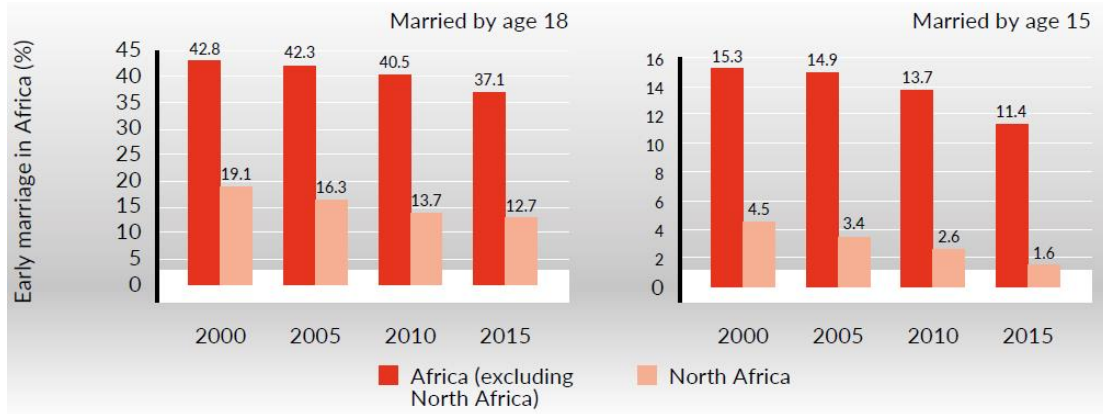
الغاية الثالثة: "القضاء على كل الممارسات الضارة مثل الزواج القسري للأطفال وختان الإناث". ويستخدم لقياس المتحقق من هذا الهدف مؤشر نسبة النساء في الفئة العمرية ما بين (20-24 عاماً) اللاتي تزوجن بالفعل، أو من الفئة (15-18 عاماً) ومخطوبات.

يرتبط زواج الأطفال إلى حد كبير بانخفاض مستويات التعليم، والفقر وارتفاع معدلات المشاركة في قوة العمل، وتوضح المؤشرات أن بعض الدول الأفريقية قد حققت نجاحاً أعظم من غيرها فيما يتعلق بالتعامل مع قضية سن الزواج بالنسبة للمرأة، حيث إنه أقل من 10% من النساء في الفئة العمرية ما بين (20-24 عاماً) قد تزوجوا عند عمر 18 عاماً مثل: رواندا، سوازيلاند وتونس.

وعلى النقيض من ذلك فإن الانتشار الأوسع لزواج الأطفال قد لوحظ في كل من جمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا والنيجر وجنوب السودان، حيث إنه أكثر من 50% من النساء في الفئة العمرية من (20-24 عاماً) تزوجن في سن 18 عاماً، وقد شهدت النيجر أعلى نسبة لانتشار زواج الأطفال، أكثر من 75% من النساء في الفئة العمرية من (20-24 عاماً) تزوجن في سن 18 عاماً.

وقد شهدت ظاهرة زواج الأطفال تراجعاً في الاتجاه في القارة الأفريقية، كما يوضح الشكل التالي:

الشكل (11): الزواج المبكر في أفريقيا



Source: Economic Commission for Africa(2017), *Africa Sustainable Development Report*, Addis Ababa: ECA, P.74

وقد أوضح الشكل السابق أن الظاهرة أكثر انتشاراً في أفريقيا جنوب الصحراء والعكس في الشمال الأفريقي، إلا أن كلا الإقليمين قد شهدا تراجعاً معتدلاً في ظاهرة الزواج المبكر. حيث تراجعت النسبة في أفريقيا جنوب الصحراء من 43% عام 2000 إلى 37% عام 2015، وفي الشمال الأفريقي من 19% إلى 13% خلال نفس الفترة الزمنية.

الغاية الخامسة: "التأكيد على المشاركة الكاملة والفعالة والمساواة في الفرص على كافة مستويات صنع القرار السياسي والاقتصادي والحياة العامة".

لا تزال النساء لا تحصل على حقها الكامل في التمثيل السياسي، لكن هناك تقدماً في تمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية، لقد ارتفعت نسبة تمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية الأفريقية بشكل كبير في الأقاليم الفرعية الأفريقية، وعلى مستوى أفريقيا جنوب الصحراء ارتفعت نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان من 10,2% عام 1997 إلى 23,5% عام 2016.

وقد سجلت أفريقيا جنوب الصحراء نسبة أعلى لتمثيل المرأة في البرلمان مقارنة بالشمال الأفريقي، رغم إن الشمال الأفريقي شهد تقدماً كبيراً خلال الـ 16 عاماً الماضية من عام 2000 حتى عام 2016، إلا أن نسبة النساء في البرلمانات في أفريقيا جنوب الصحراء أربعة أضعاف نسبتهن في الشمال الأفريقي. وقد سجلت رواندا النسبة الأعلى في تمثيل المرأة في البرلمان على مستوى العالم كله وليس أفريقيا فحسب، حيث بلغت 64% من المقاعد في البرلمان الوطني، وقد سجلت كل من ناميبيا والسنغال وجنوب أفريقيا معدلات عالية تتراوح ما بين 41-44% من المقاعد في البرلمانات الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، فإن هناك دولاً أخرى مثل ليبيريا، ومالاوي وموزمبيق لديها قيادات نسائية تتمثل في رئيس الدولة من النساء، وهناك العديد من الدول الأخرى رئيس الوزراء من النساء أيضاً. وعلى الجانب الآخر فإن هناك دولاً معينة لا تزال نسبة النساء في المواقع القيادية والسياسية أقل من معظم دول المنطقة⁽¹⁰⁾.

الغاية السادسة (أ): "اتخاذ الإجراءات اللازمة لكي تضمن للنساء نفس الحقوق في الموارد الاقتصادية وفرص النفاذ إلى الملكية، والسيطرة على الأرض وباقي أشكال الملكية الأخرى والخدمات المالية والميراث والموارد الطبيعية وذلك بالتوافق مع القوانين الوطنية".

يبدو أن فرص النفاذ إلى المؤسسات التمويلية أقل بين النساء مقارنة بالرجال، إن انخفاض فرص النفاذ إلى التمويل يحد من فرص النساء في النفاذ إلى الموارد، ويحد أيضاً من فرصهم في التمكين الاقتصادي، وقد أوضحت البيانات في معظم دول القارة الأفريقية أن نسبة منخفضة من النساء التي لديها حساب في المؤسسات التمويلية مقارنة بالرجال. باستثناء جنوب أفريقيا، فإن النفاذ إلى المؤسسات التمويلية أقل بالنسبة للنساء عنه بالنسبة للرجال، في المتوسط 25,1% من النساء في أفريقيا جنوب الصحراء لديهم فرص للنفاذ إلى المؤسسات التمويلية مقارنة بـ 32,7% من الرجال⁽¹¹⁾.

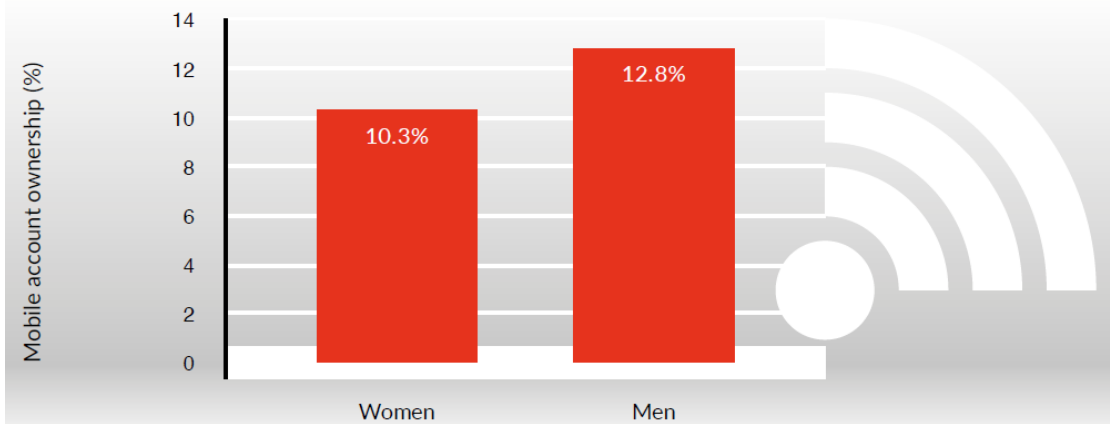
الغاية السادسة (ب): "تطوير استخدام التكنولوجيا المتاحة خاصة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لدعم تمكين المرأة".

تقييم تقدم أفريقيا نحو بلوغ أهداف التنمية المستدامة (2030)

مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد 05 ، العدد 02 ، السنة 2020، ص: 34-16.

لقد أصبحت تكنولوجيا الهاتف المحمول أداة هامة من أدوات دعم تمكين المرأة، حيث أنه يساعدها في الحصول على المعلومات ويتيح لها البيانات، حول الصحة والتعليم والتمكين الاقتصادي، رغم إن التمييز ضد المرأة موجود أيضاً في فرص النفاذ إلى تكنولوجيا المحمول، حيث إن ملكية حساب في الهاتف المحمول بين النساء كانت (10,3%) مقارنة بـ (12,8%) للرجال في أفريقيا جنوب الصحراء كما يوضح الشكل التالي:

الشكل (12): ملكية حساب في الهاتف المحمول في أفريقيا جنوب الصحراء حسب النوع



Source: Economic Commission for Africa (2017), *Africa Sustainable Development Report*, Addis Ababa: ECA, p.7

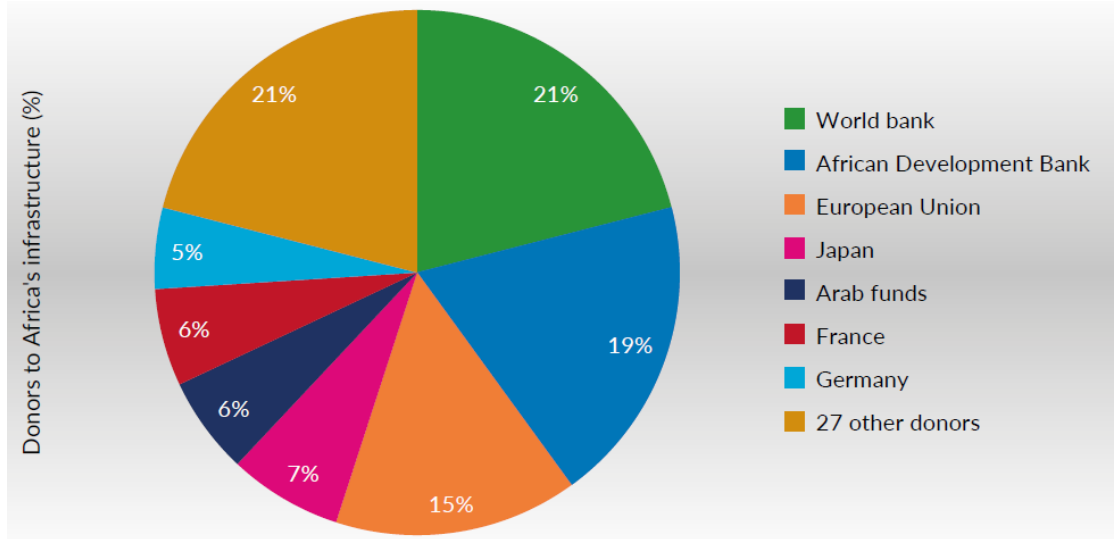
5.3 الهدف التاسع: إقامة بنية تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع وتشجيع الابتكار

الغاية الأولى: "تنمية بنية تحتية ذات جودة عالية يُعتمد عليها بما فيها بنية أساسية إقليمية وعبر الحدود وذلك لدعم التنمية الاقتصادية والبشرية". ويستخدم لقياس مدى المتحقق من هذا الهدف مؤشرا نسبة سكان الريف الذين يعيشون على بعد 2 كم من كل الطرق الإقليمية.

اعتماداً على بيانات 2013 الصادرة عن قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، فإن طول خطوط السكك الحديدية في أفريقيا بلغ 59,634 ألف كم وهي تعادل 6% من طول خطوط السكك الحديدية في العالم، وفي آسيا والباسيفيك (12%) في أمريكا اللاتينية والكاريبي (10%)، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا (3%).

وتبلغ متوسط كثافة الطرق في أفريقيا 20,4 كم طرق لكل 100 كم² من مساحة الأرض، و25% فقط من هذه الطرق هي طرق معبدة أو ممهدة. ويبلغ معدل النفاذ إلى الطرق في الريف في أفريقيا فقط 34% مقارنة بـ 50% على المستوى العالمي، وهناك تفاوت شديد على مستوى دول القارة في هذه النسبة ما بين 17% في زامبيا إلى 56% في كينيا.

الشكل (13): حصة المانحين لتطوير البنية الأساسية الأفريقية (2010-2008)



Source: Economic Commission for Africa (2017), Africa Sustainable Development Report, Addis Ababa: ECA, P.92

الغاية الثانية: "دعم التصنيع الاحتوائي والمستدام، وبحلول 2030 تحدث زيادة كبيرة في حصة الصناعة في GDP وتوفير فرص العمل ومضاعفة حصتها في الدول الأقل نمواً".

مؤشر حصة الصناعة التحويلية في GDP

إن إضافة قيمة للسلع الأفريقية من خلال التصنيع أمر في غاية الأهمية لزيادة الإنتاجية وخلق وظائف لائقة وتحسين وتطوير مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد اتجهت أفريقيا من بعد عام 2015 للتصنيع، لكن موقف الشمال الأفريقي أفضل نسبياً عن باقي أجزاء القارة.

لقد ساهمت الصناعة التحويلية بنسبة 10,5% من GDP في أفريقيا جنوب الصحراء، و11,3% في الشمال الأفريقي خلال عام 2015، وبالمقارنة مع أقاليم العالم الأخرى نجدها تمثل 14% من GDP في أمريكا اللاتينية والكاريبي، و12,6% في كل الدول الأقل نمواً، و23% في آسيا والباسيفيك، و16% عالمياً.

ولم يشهد إقليم الشمال الأفريقي ولا أفريقيا جنوب الصحراء تطوراً معنوياً في التصنيع خلال النصف الأول من هذا العقد، حيث زادت القيمة المضافة الصناعية كحصة من GDP بمعدل بسيط من 10,3% إلى 10,5% خلال الفترة (2010-2015) في أفريقيا جنوب الصحراء، ومن 11,2% إلى 11,5% للشمال الأفريقي خلال نفس الفترة⁽¹²⁾.

مؤشر الوظائف في الصناعة التحويلية كحصة من إجمالي الوظائف

لقد كان متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة الصناعية 406 دولار في الشمال الأفريقي مقارنة بـ 165 دولار في أفريقيا جنوب الصحراء، وكانت الوظائف التي يوفرها قطاع الصناعة التحويلية قليلة في أفريقيا بشكل عام لكنها أقل من دول الشمال الأفريقي بين عامي (2010-2013) حيث كانت نسبة التوظيف في الصناعة التحويلية من إجمالي الوظائف راکدة حول 5,4% في أفريقيا جنوب الصحراء مقارنة بـ 11,2% في الشمال الأفريقي عام 2010.

الغاية الرابعة: "بحلول 2030، تطوير البنية التحتية ودعم الصناعات لجعلها مستدامة مع العمل على الاستخدام الكفاء للموارد وتطبيق أكبر للتكنولوجيا وعمليات صناعية تحافظ على البيئة". ويستخدم مؤشر انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون لقياس المتحقق من هذه الغاية. إن مساهمة أفريقيا في انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون لا تزال منخفضة، حيث إن كل الدول الأفريقية أنتجت 1000 طن متري من غاز CO₂ عام 2013، وكان المتوسط العالمي إنتاج 32,000 ألف طن متري، وقد أنتجت أفريقيا 0,2 وحدة من CO₂ لكل وحدة من GDP مقارنة بـ 0,3 وحدة عالمياً، وبالرغم من أن انخفاض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون يعد أمراً جيداً، إلا أنه في أفريقيا بسبب انخفاض مستوى التنمية الصناعية⁽¹³⁾.

الغاية الخامسة: "تطوير البحث العلمي والقدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية خاصة في الدول النامية، ودعم

البحث والتطوير والإنفاق عليهما".

مؤشر الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من GDP

تنفق أفريقيا على البحث والتطوير أقل من 0,5% من GDP مقارنة بأكثر من 1% في الأقاليم النامية ككل، و2% من GDP في الأقاليم المتقدمة. ويؤثر ذلك بشكل عكسي على الابتكارات والتحول الهيكلي في القارة الأفريقية.

وخلال الفترة (2000-2013) زاد الإنفاق الأفريقي على البحث والتطوير بشكل طفيف بحوالي 0,23% من GDP في الشمال الأفريقي، وبحوالي 0,01% في باقي أقاليم القارة مقارنة بزيادة قدرها 2,36% في الدول المتقدمة و1,16% في الدول النامية و1,7% في العالم كله.

وقد لوحظ نفس الوضع في أفريقيا على مستوى عدد الباحثين، خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء بلغ عدد الباحثين 95 لكل مليون من السكان عام 2013، بينما العدد أكبر بكثير في باقي أجزاء العالم، حيث بلغ العدد لدى الدول المتقدمة 3641 باحث لكل مليون من السكان، والدول النامية 536 باحث، والعالم كله 1083 باحث لكل مليون من السكان.

الغاية التاسعة: "دعم تطوير التكنولوجيا المحلية، والبحث والابتكارات في الدول النامية من خلال التأكيد على الاستدامة البيئية والتنوع الصناعي والقيمة المضافة للسلع".

المؤشر المستخدم لقياس المتحقق من هذا الهدف هو "حصة القيمة المضافة للصناعات المتوسطة وعالية التكنولوجيا في إجمالي القيمة المضافة".

ووفقاً للبيانات المتاحة عن 29 دولة أفريقية، فإن هذه النسبة كانت في المتوسط 0,1% لكل الدول الأفريقية، وهي نسبة منخفضة جداً مقارنة 0,5% في الدول المتقدمة مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة، وقد كانت هذه النسبة صفر لـ 6 دول أفريقية ابتداءً من عام 2010.

الغاية التاسعة (ج): "زيادة كبيرة في النفاذ إلى المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات والعمل على توفير فرص عالمية للنفاذ إلى الإنترنت في الدول الأقل نمواً بحلول 2020".

لقد حققت أفريقيا تقدماً استثنائياً في مجال انتشار خدمات التليفون المحمول من خلال شبكات 3G خلال العقد الماضي، وخلال عام 2014 كان هناك 53% من السكان في أفريقيا جنوب الصحراء لديهم فرص للنفاذ إلى شبكات المحمول 3G ، حيث بلغت في الدول النامية الحبسية (48,7%)، الدول النامية الجزرية الصغيرة (48,8%) لكنها أقل من المتوسط في الدول المتقدمة (94,6%) والعالم (66%)⁽¹⁴⁾.

4. رؤية مستقبلية لكيفية الاسراع بتحقيق القارة لأهداف التنمية المستدامة

للاسرع بتحقيق أهداف التنمية المستدامة يجب على الدول الأفريقية:-

- تقليل التفاوت في توزيع الدخل ، لتقليل معدلات الفقر في القارة الأفريقية.
- تنوع الإنتاج والتوجه نحو التصنيع لتوفير مزيد من فرص العمل.
- تطوير مشروعات البنية الأساسية وزيادة فرص النفاذ إلى الخدمات الاجتماعية.
- تطوير الخدمات الصحية والوصول بها إلى المناطق الريفية لتقليل معدلات وفيات الأمهات والأطفال دون سن الخامسة.
- تفعيل القوانين والتشريعات التي تمنح المرأة كافة حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتُجرم كافة أشكال العنف ضد المرأة.

- زيادة المساعدات التي تمنحها المؤسسات الدولية إلى الدول الأفريقية لكي تتمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة (تفعيل الشراكة العالمية من أجل التنمية).

- تفعيل دور منظمات التكامل الإقليمي على مستوى القارة واقامة شراكة فيما بينها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة⁽¹⁵⁾.

5. خاتمة

سعت هذه الورقة إلى رصد وتقييم أداء الدول الأفريقية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تحليل بيانات حول أهم المؤشرات المستخدمة في قياس مدى المتحقق في أهم خمسة أهداف رئيسية من أهداف التنمية المستدامة، تتمحور حول القضاء على الفقر والجوع ، وتحسين الصحة وتحقيق المساواة بين الجنسين وتطوير الصناعة والابتكار والبنية الأساسية، يمكن القول إجمالاً وبعد إنتهاء مدة العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أن إجمالي التقدم في القارة الأفريقية لا يزال أقل من المطلوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (2030) ، حيث كان مسار تخفيض الفقر في أفريقيا جنوب الصحراء أقل من المستهدف بسبب التحديات المرتبطة بهيكل الاقتصاد الأفريقي وعدم قدرته على مواجهة الصدمات رغم الجهود التي تربت على ارتفاع معدلات النمو ، وعموماً فقد حققت أفريقيا تقدماً ملحوظاً في تقليل معدلات الجوع عبر السنوات . ولا تزال النساء لا تحصل على حقها الكامل في التمثيل السياسي، لكن هناك تقدماً في تمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية، فقد ارتفعت نسبة تمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية الأفريقية بشكل كبير في الأقاليم الفرعية الأفريقية ، وقد اتجهت أفريقيا من بعد عام 2015 للتصنيع، لكن موقف الشمال الأفريقي في التصنيع أفضل نسبياً من باقي أجزاء القارة ، وتنفق أفريقيا على البحث والتطوير أقل من 0,5% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بأكثر من 1% في الأقاليم النامية ككل، و2% في الأقاليم المتقدمة. ويؤثر ذلك بشكل عكسي على الابتكارات والتحول الهيكلي في القارة الأفريقية. وقد قدمت الورقة عدد من التوصيات للاسراع بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

6. قائمة المراجع:

- 1- الأمم المتحدة (2013) ، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2013 ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ص 4
- Economic Commission for Africa, **MDG Report(2013), Assessing Progress on Africa towards the Millennium Development Goals: Food security in Africa : Issues, Challenges & Lessons** , ECA,Addis Ababa, P. 67
- Economic Commission for Africa, **MDG Report (2012), Assessing Progress in Africa towards the Millennium Development Goals**, Economic Commission for Africa, Addis Ababa ,P.23
- 2- الأمم المتحدة، (2017)، تقرير أهداف التنمية المستدامة ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ص3
- 3- Economic Commission for Africa (2017) , **Africa Sustainable Development Report**, ECA,Addis Ababa, pp 16-19
- 4- Barajas,A and Others,(2010) "**The Global Financial Crisis and Worker's Remittances to Africa: What's the Damages?**", IMF Working Paper, WP/10/24, IMF, Washington D.C,p37
- 5- United Nations, Economic and Social Council (2011), **Social Dimensions of the New Partnership for Africa's Development, Report of the Secretary General**, United Nations, New York,p11
- 6- Food and Agriculture Organization(2013), **Food Insecurity in the World: The, Multiple Dimensions of Food Security**, FAO,Rome,p42
- 7- Benin, S. & Others, (2011), **Re SAKSS, Africa Wide Annual Trends and Out Look Report, Monitoring Africa Agricultural Development Processes and Performance: A Comparative Analysis**, IFPRI, Washington D.C, p15
- 8- Economic Commission for Africa (ECA), **Africa Sustainable Development Report, Op.Cit**, pp49-51
- 9- Economic Commission for Africa,(2008), **Sustainable Development Report on Africa, Five-Year Review of the Implementation of the World Summit on Sustainable Development Outcomes in Africa**, ECA,Addis Ababa,p30
- Economic Commission for Africa (ECA), **Africa Sustainable Development Report, Op.Cit**,pp 70-76
- 10- **Ibid**, 54-59
- 11- Economic Commission for Africa,(2012) **Economic Report on Africa 2012:Unleashing Africa's Potential as a Pole of Global Growth**, ECA, Addis Ababa, p 27
- 12- IMF,(2012) **World Economic and Financial Surveys, Regional Economic Outlook, Sub Saharan Africa's Natural Resource Exporters: Recent Performance and Policy Challenges**, IMF,Washington D.C, p 21
- 13- World Bank (2018) , **Atlas of Sustainable Development Goals 2018 from World Development Indicators**, (World Bank, Washigton D.C, p 83
- 14- Economic Commission for Africa (ECA), **Africa Sustainable Development Report, Op.Cit**, pp 89- 92
- 15- Mkandawire R.(2011), **Building Partnerships for Africa's Development: The NEPAD Experience**, African Union, Addis Ababa,p112